دراسة تؤكد على أهمية معرفة احتياجات سوق العمل الخليجي لإيجاد تدريب نوعي يلبي متطلباته

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية على أهمية معرفة خصائص سوق العمل الخليجي الذي يتميز النشاط الاقتصادي فيه بالتنوع والديناميكية، من أجل إيجاد تدريب نوعي يلبي متطلبات سوق العمل في الدول الخليجية

وأوضحت الدراسة التي أعدها الدكتور أحمد شمسان أستاذ الاقتصاد بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية أن السوق الخليجي يحتوي على العديد من الصناعات والخدمات، مثل: الصناعات التحويلية والتعدين (النفط) والكهرباء والماء والبناء والتشييد والتجارة والمال والنقل والزراعة والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية المقدمة كالصحة والتعليم وغير ذلك. وتتميز الأنشطة والخدمات السابق ذكرها، بالحيوية والنمو المطرد بسبب ضخامة حجم الاستثمارات المالية التي تم أنفاقها عليها والتي تنمو بالزيادة عاما وراء عام.

منوهة بأن التقنيات المستخدمة في تشغيل هذه الأنشطة والخدمات تعتبر حديثة ومستوردة ومتعددة الجنسيات، كما تتميز بالتنوع والمواكبة للتطورات السائدة والمحتملة لهذه للقطاعات الاقتصادية. ولذلك فمن الطبيعي جدا أن يتطلب كل هذا الأمر تدريبا نوعيا متخصصا للعمالة فيها بغرض السير واللحاق بهذه التقنيات. كما أن أسواق العمل الخليجية حرة ومفتوحة، تتواجد فيها المنتجات العالمية إلى جانب المنتجات المحلية، مما يضع هذه الأخيرة أمام احتمالين أولهما أن تجد نفسها أمام تحد ومنافسة شرسة من قبل مثيلاتها من المنتجات الصناعية الأجنبية، مما يدفعها نحو الاهتمام بالمواصفات العالمية لمعايير الجودة والنوعية عبر تبني الأساليب الإنتاجية ذات التقنيات العالية بهدف المنافسة في الأسواق ، أو الدخول في شراكة مع الشركات الأجنبية التي تنتج هذه المنتجات العالية بهدف تحسين وتطوير المنتجات المصنعة محليا ومن ثم خلق فرص تصديرية لها في الأسواق الخارجية. وكل هذا يعني (بالإضافة لعوامل أخرى) أن النشاط الاقتصادي المتنامي في أسواق العمل الخليجي يتطلب عمالة إدارية وفنية مؤهلة لشغلها. ومن ثم تعتبر العمالة الوافدة لهذه الأسواق من الدول الأخرى هي المصدر الأساسي للعمل فيها.

وحذرت الدراسة من أنه إذا لم يتم تأهيل العمالة اليمنية بالشكل المطلوب وسمح لها بالتواجد في سوق العمل الخليجي ستكون متواجدة في للعمل في مجالات أخرى قد لا تقل أهمية عن غيرها من أشكال العمالات الأخرى في الأسواق الخليجية – والذي يمكن أن نطلق عليها مجازا تعبير العمالة الهامشية في المجتمع أو في سوق العمل، أي تلك العمالة التي تعمل في بعض الحرف اليدوية الدنيا والوظائف أو الخدمات المعاونة

والمتواضعة التي لا تتطلب مؤهلات علمية عالية ومواصفات مهنية دقيقة وشروط عمل معقدة إلى حد ما، مثل العمل في مجال الخدمات التالية: المطاعم الشعبية، والمحلات/المعارض التجارية الصغيرة، أو الحراسة، أو مجال البناء والتشييد، أو الحرف اليدوية البسيطة في بعض الورش كالنجارة والميكانيكا والخياطة....إلخ. أو التسبب (عامل متسبب، أي على باب الله، يوم يعمل في سوق للخضار والفواكه، ويوم أخرى بائع على الرصيف، ويوم ثالث يعمل في سوق عمل آخر ومختلف عن السابق، وهكذا حاله يسير وفقا لسياسات العرض والطلب والظروف والتقلبات السائدة في سوق العمل).

لافتة إلى أن هذا الشكل من العمالة والمجال من الخدمات العامة والضرورية في الأسواق الخليجية، تعتبر سوقا حيويا لكثير من العمالة اليمنية حاليا، رغم تواضع إمكانات هذا السوق والمجال قياسا بالمجالات الأخرى التي تشترط تأهيلا وتدريبا وتخصصا نوعيا وكفاءات وخبرات معينة تفتقر إليها عمالتنا الوطنية ، ولذلك ينبغي علينا عدم الاكتفاء بالعمالة الهامشية التي نصدرها، وإنما توجيه وتطوير عمالتنا الوطنية لتدخل سوق المنافسة في بقية مجالات العمل الأخرى، حتى لا تتمكن فقط من تحسين أوضاعها المعيشية بصورة فردية، وإنما تساهم في الدخل القومي لبلادنا.

وقال الدكتور شمسان : يمكن القول بأن التطورات والتغيرات التقنية المتسارعة في مجال العمل لها تأثير مباشر على العمالة مما يحتم على صانعي القرار التكيف مع هذه التغيرات؛ فالتغيير أصبح سمة من سمات عصرنا وسوف يواصل هيمنته وتأثيره مستقبلاً وهذا يعني أن العلاقة بين المعرفة والعلوم والتقنية بين الآلة وأسس الإنتاج سوف تتغير، فالمهارات التي اكتسبها العامل اليوم باعتبارها مهارات حديثة ستصبح عتيقة تماماً بعد سنوات قليلة. فإذا أراد العامل أن يصبح كفؤاً في حرفته أو يظل محافظاً على عمله، عليه عندئذ أن يطور نفسه لمواكبه.. المستجدات الحديثة بما فيها من فرص متاحة له.

مؤكداً أن اليمن يمكن أن تكون من إحدى الدول المصدرة للعمالة إذا ما استوفت عمالتها الوطنية شروط ومتطلبات المنافسة القوية في أسواق العمل الخليجي. وهذا الأمر بحد ذاته يقودنا من النظرة الأولى إلى إعادة النظر في استراتيجيات وسياسات وبرامج التأهيل والتدريب للعمالة الوطنية في اليمن من قبل الجهات المعنية بهذا الأمر كل فيما يخصه، ومن ذلك مثلا عمل الدراسات اللازمة لتقييم الوضع الحالي للعمالة الوطنية وكيفية إعادة تأهيلها وتدريبها بما يتواكب ومتطلبات أسواق العمل المحلية والخليجية لسد الفجوة الحاصلة في هذا المجال. وهذا الأمر يعني القيام بعملية دراسة وتحليل لنقاط الضعف والقوة الكامنة في هذه العمالة، بالإضافة لتحليل الفرص المتاحة لها في البيئة المحلية والخارجية، والعمل على كيفية مواجهة القيود والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تعوقها وتؤثر سلبا عليها ، والتوجه نحو بناء قاعدة معلومات دقيقة وسليمة وشاملة للعمالة الوطنية في اليمن لمعرفة خصائصها ومواصفاتها المهنية وتنوعاتها وتوزيعاتها المختلفة في اليمن بما يساعد على التحليل العلمي والمعرفة لطبيعة ونوعية وحجم برامج التأهيل والتدريب المطلوبة لها، واتخاذ ما يلزم بناء على معطيات ميدانية لا نظرية. وكذلك بناء قاعدة معلومات عن احتياجات ومتطلبات وظروف وخصائص العمل في الأسواق المحلية والخارجية.

مبينا إلى ضرورة العمل على تطوير نظم التعليم والتدريب وربطها بمتطلبات واحتياجات سوق العمل محليا وخارجيا. والبدء بتكوين شراكة حقيقة واستراتيجية بين المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية وقطاع الأعمال الخاص في سوق العمل، بهدف خلق تعاون وثيق الصلة ومستمر نظرا للحاجة المتبادلة بينهما. كذا تفعيل برامج الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، بما يؤدي معه إلى تحسين وتجويد مستويات الأداء في مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية لتلبية متطلبات سوق العمل من جهة ورفع مستوى التأهيل للمتدربين من جهة أخرى. مطالباً بفتح قنوات الاتصال والتواصل وبناء العلاقات وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية الرسمية في دول الخليج، لمناقشة قضية تواجد العمالة اليمنية في أسواقها، وخلق شراكة حقيقية معها ومع مؤسسات القطاع الخاص والمشترك في هذا الأمر، بما يخدم المصالح المتبادلة والمشتركة للجميع. وتخفيف القيود الاجتماعية التي تعوق من التحاق الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني، وإعطائها فرصة الالتحاق بالمعاهد، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على توسيع قاعدة مشاركة المرأة وإدماجها في هذا المجال الهام. تنشيط الدور الغائب لصندوق التدريب المهني وتفعيله لغرض الاستفادة من إمكاناته المالية المتاحة في رفع مستوى تأهيل وتدريب موظفي الدولة.

تنفيذي محافظة صنعاء يناقش تقارير أداء عدد من المكاتب التنفيذية

■ ،،صنعاء/ سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة صنعاء في اجتماعه أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة عبدالغني حفظ الله جميل تقارير أداء عدد من المكاتب التنفيذية بالمحافظة.

حيث تناول التقرير المقدم من مكتب الجمارك بالمحافظة بشأن الأداء الإيرادي للفترة يناير - سبتمبر ٢٠١١م إجمالي الموارد العامة والمتحصلات الأخرى المحصلة للمكتب والتي بلغت ٤٨٠ مليونا و٢٩٢ ألف ريال.

واستعرض المكتب التنفيذي التقرير المقدم من مكتب الضرائب حول مستوى الإيرادات للفترة يناير - سبتمبر ٢٠١١م .. حيث أشار التقرير إلى أن قيمة الإيرادات المركزية التي تحققت للمكتب بلغت مليار و٥٠١ مليون و٦٩٢ ألف ريال، فيما بلغت قيمة الإيرادات المحلية ٣٥ مليونا و١٠٧ آلاف ريال.

وأدان المكتب التنفيذي جريمة اغتيال وكيل محافظة ذمار المساعد عبد الكريم أحمد ذعفان والتي نفذتها عناصر مسلحة خارجة عن النظام والقانون .. معتبراً هذا العمل الإجرامي الجبان يندرج ضمن برنامج التصعيد الذي تتبناه بعض العناصر التي لا يروق لها العيش بسلام بهدف إفشال المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية.

وعبر المكتب التنفيذي لمحافظة صنعاء عن أسفه لهذا الحادث الإجرامي الجبان .. مطالباً الجهات الأمنية بسرعة تعقب ومتابعة الجناة والكشف عن نتائج التحقيقات وتقديمهم للعدالة لينالوا جزائهم الرادع لما اقترفته أياديهم في ارتكاب هذه الجريمة.

مناقشة مستوى الخدمات في مجالي الكهرباء والمياه

محلي صنعاء القديمة يقر إلزام الجهات المعنية بسرعة ضبط المخالفين والبدء بصيانة وتأهيل المولدات الكهربائية بالمدينة

■ ،،الثورة/حسين الكدس

عقد المجلس المحلي لمديرية صنعاء القديمة يوم أمس اجتماعه الاعتيادي برئاسة الأخ خالد حسين الأكوع، مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي ناقش خلاله العديد من المواضيع المدرجة في جدول أعماله.

حيث ألقى مدير عام المديرية خالد الأكوع كلمة في بداية الاجتماع عبر فيها عن ارتياحه لما تشهده المدينة التاريخية من حالة هدوء وسكينة واستقرار في الحالة التموينية برغم الظروف التي تعيشها البلاد، مؤكدا لأعضاء المجلس المحلي على ضرورة الاضطلاع بمسؤولياتهم ومتابعة قضايا المواطنين أولاً بأول.

عقب ذلك تطرق المجتمعون إلى ماتعانيه المدينة التاريخية من نقص في خدمتي الكهرباء والمياه والمخالفات الحاصلة عليهما، وأقر المجلس المحلي بهذا الخصوص الزام الجهات المعنية بسرعة ضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية لإزالة المخالفات، بالاضافة إلى البدء بإجراءات صيانة وتأهيل المولدات الكهربائية التي تغذي المدينة بالكهرباء.

وناقش المجتمعون ايضا موضوعي الإنارة ورصف شوارع واحياء المدينة وتم التأكيد في هذا الجانب على ضرورة استكمال المشاريع الخدمية وفقا للبرنامج الاستثماري لهذا العام دون تأخير.

كما وقف المجلس المحلي على موضوع تدني الخدمات الصحية في مركز الزبيري الصحي والذي يشرف عليه هيئة مستشفى الثورة العام بالأمانة، واقر المجتمعون في هذا الصدد على ضرورة قيام المجلس المحلي بالمديرية بالاشراف الكامل على هذا المركز.

هذا وكان الأخ مجاهد محمد الغيل أمين عام المجلس المحلي بالديرية قد استعرض على المجتمعين المحضر السابق وتم مصادقته.

مهرجان تدريبي لرواد العمل الطوعي يحشد (٤٠٠٠) شاب وشابة

■ ،،الثورة / نورالدين القعاري

دشنت شبكة «نما» اليمنية أمس مهرجان ملتقى رواد العمل الطوعي التدريبي والتوعوي بمناسبة اليوم العالمي للتطوع المصادف ٥ ديسمبر، الذي يحتفل به العالم تكريماً للعمل الطوعي والمتطوعين في كل الدول.

وفي تصريح لـ"الثورة" قال مدير تسويق شبكة نماء أحمد الفقيه: ان مهرجان ملتقى رواد العمل الطوعي التدريبي والتوعوي يأتي في خطوة نطمح من خلالها إن نعمل سوياً في تنفيذ هذا المشروع مع جميع الجهات دون استثناء لبناء الإنسان القادر على تحمل المسؤولية بكل كفاءة واقتدار بدءاً من مناهجه التعليمية ومروراً بتطوير هذه البرامج والخدمات لتلبي متطلبات التنمية الشاملة وفقاً للمعايير العالمية محققين بذلك أفضل النتائج الملموسة على الواقع.

مضيفاً بأن المهرجان سيتضمن تدريب ٤٠٠٠ شاب وشابة وسيستخلص منهم مائتين وعشرة شاب وشابة العمل الطوعي اليمني على فكرة المشاريع الطوعية وكيفية اختيارها وتنفيذها وسيدرب المشاركون على تنفيذ مجموعة من المشاريع الطوعية العملية في أربع مجالات تمثل احتياجاً ماساً في بناء اليمن ومسيرته التنموية.

وشمل المهرجان على العديد من الكلمات الرسمية والفقرات الفنية والعروض التوضيحية ذات العلاقة بالعمل الطوعي وشارك في الحفل عدد من ممثلي المنظمات الدولية العاملة باليمن والملحقين الثقافيين بالسفارات المعتمدة ببلادنا ورجال الأعمال والمنظمات الطوعية اليمنية وعدد من الشباب والشابات المتميزين في مجال العمل الطوعي بالعاصمة صنعاء.

اجراءات حكومية لمنع تصدير أي منتجات سمكية ما لم يتحصل المصدر على شهادات صحية

■ ،،خاص / الثورة

بينت وثيقة حكومية أنه سيتم اتخاذ عدد من الإجراءات منها منع تصدير أي منتجات سمكية ما لم يتحصل المصدر على شهادات صحية لجودة المنتجات الصادرات السمكية.

وتوقعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة قيمة الصادرات السمكية بمعدل ٢٠,٣ بالمائة سنويا خلال الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٠م .

وتشير بيانات الصادرات السمكية خلال أعوام الخطة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) إلى زيادة كمية الصادرات السمكية من (٨٤,٣) ألف طن في عام٢٠٠٥م إلى (١٠٨,٤) ألف طن متوقعة بنهاية عام ٢٠١٠م وبمعدل سنوي متوسط ٥,٢٪ ، غير أن قيمة الصادرات السمكية قد تراجعت من (٢٤٢) مليون دولار في سنة الأساس إلى (٢٣٨) مليون دولار متوقعة للعام ٢٠١٠م وبمعدل نمو سالب (-٠,٣٠٪)، والذي يعود إلى تراجع أسعار الصادرات السمكية في الأسواق العالمية بنحو ٥,٢٪ في المتوسط، فضلاً عن تدني جودة الصادرات السمكية اليمنية وفق شروط ومعايير الجودة في الأسواق العالمية وشهادة إنشاء من الوزارة وعبر مندوبي الوزارة المتواجدين في منافذ التصدير.

الجدير بالذكر أن الأسماك تشكل المورد الطبيعي الثالث لليمن من حيث الأهمية بعد النفط والمياه. ومع خط ساحلي طويل ومنطقة جرف بحري (مناطق اصطياد) تصل إلى حوالي ٤١ ألف كم مربع، تستطيع اليمن الاستفادة من مواردها السمكية الغنية التي توفر فرصا استثمارية ممتازة في مجالات صيد الأسماك وفي تصنيعها وتصديرها.

دراسة : تحويل الشركات المقفلة الى مساهمة يخلق كيانات استثمارية وتجارية قوية

■ ،،خاص /الثورة

أكدت دراسة أن عملية تحويل الشركات المقفلة إلى شركة مساهمة اكتتاب عام سوف يعمل على خلق كيان تجاري استثماري قوي قادر على الإسهام بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية .

وشددت على أهمية إيجاد رأس مال صلب وضخم قادر على إنجاز مشاريع تنموية (تجارية واستثمارية) كبيرة.كما أن ذلك سيسرع من عملية انشاء سوق الأوراق المالية من خلال زيادة عدد المساهمين والمستثمرين فيها.بالاضافة الى توفير فرص لمشروعات تجارية واستثمارية جديدة.

ولفتت الدراسة التي أعدها الباحث الاقتصادي أريب محمد عبد الغني الى أهمية تحويل الشركات إلى شركات مساهمة اكتتاب عام ومن ذلك سهولة توفير السيولة النقدية للشركة، مما يتيح لها القدرة على تمويل خططها التوسعية ومشاريعها الاستثمارية باقل التكاليف. و الحصول على طاقات وقدرات وكفاءات بشرية جديدة و توفير رأسمال صلب قادر على تنفيذ مشروعات استثمارية ضخمة. وتحسين القدرات المالية والإدارية والإنتاجية للشركة، مما يجعلها قادرة على زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية. و حماية الشركة من الانهيار والاختفاء بعد غياب الجيل الأول من المؤسسين وانتقال الملكية إلى الورثة. وكذا التمتع بالحوافز والمزايا التي تمنحها الحكومة لشركات المساهمة اكتتاب عام.

وتوقع أن يؤدي التحول الى شركات مساهمة الى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توسيع قاعدة الشركات المساهمة اكتتاب عام وبالتالي توسيع قاعدة الملكية وتنويع الأنشطة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والناتج المحلي.كما ستمهد الطريق لتسريع انشاء واطلاق سوق الأوراق المالية المزمع اقامته من خلال دخولها كشركات في سوق الاسهم ، مما سيسهم في تنشيط السوق الأولية، كما سيسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.وخلق كيانات اقتصادية قادرة على تنفيذ مشروعات تجارية واستثمارية ضخمة.بالاضافة الى استقرار سوق العمل من خلال الحفاظ على استمرارية حقوق العاملين بالشركة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة وخفض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة تستوعب قدرا كبيرا من العمالة المحلية

وبين أن عملية تحول الشركات إلى شركات مساهمة اكتتاب عام في الوقت الراهن أو مستقبلا تعتبر هامة جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني لما لها من آثار ومزايا هامة أصبحت معروفة لدى جميع الدول، حيث تعتبر اكبر رافد لعملية توسيع قاعدة الشركات المساهمة اكتتاب عام ، لذلك ينبغي إعطاؤها قدرا كبيرا من الأهمية ،ومن ناحية ثانية فإن منافع التي من شأنها التحول لا تنحصر في استمرارية الشخصية المعنوية للشركة فقط، بل أيضا في خضوعها إلى نظام جديد يوفر لها العديد من المزايا كتوسيع قاعدتها الرأسمالية و خطوط تمويل جديدة باقل التكاليف، بالإضافة إلى ذلك فان توفر التسعير العادل لأسهم الشركة والسمعة المالية الجيدة والشفافية سيسهل زيادة مقدار القروض والتسهيلات المصرفية التي تحصل عليها الشركة، ويمكن القول انه ورغم تباين الآراء حول أهمية تحول الشكل القانوني للشركات ولاسيما الشركات المساهمة المقفلة،فإنه في الوقت ذاته يكاد يكون مجمعاً على ضرورة ذلك، لذلك ينبغي التأكيد على ضرورة أن يكون التوقيت ملائما لهذا التحويل بعد التأكد من الخطوات والإجراءات التي تضمن نجاح عملية التحويل في تحقيق أهدافها.